

تقرير حول الجهود الوطنية لحماية حقوق المرأة بمناسبة اليوم الدولي للمرأة 8 مارس 2023

يحتفل المجتمع الدولي باليوم الدولي للمرأة في الثامن من مارس كل عام، بغرض التوعية بأهمية تعزيز المساواة بين الجنسين، وبهذه المناسبة أعدت الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هذا التقرير لتسليط الضوء على أبرز الجهود الوطنية لتعزيز وحماية حقوق المرأة، وقد اتخذت الدولة المصرية خطوات متسارعة في السنوات القليلة الماضية لتعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها، فبعد أن وضع الدستور المصري اللبنة الأساسية في مجال حقوق المرأة والمساواة وعدم التمييز بتضمينه عشرين مادة تتناول بشكل مباشر أو غير مباشر ضمان تمتع المرأة بالمساواة وعدم التمييز وضمان التمييز الإيجابي لصالحها، وتمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة والتمتع بحقوقها الأخرى، تم ترجمة هذه الحقوق الدستورية في مختلف التشريعات والاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات الوطنية، وحققت المرأة العديد من المكاسب المهمة في تولى الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة، والتعيين في مختلف الجهات القضائية دون تمييز ضدها، فضلا عن أوجه الرعاية الصحية والاجتماعية، والتمكين الاقتصادي والسياسي والحماية من العنف والإيذاء.

ويحرص السيد رئيس الجمهورية في كل مناسبة على تأكيد التزام الدولة المصرية باحترام وتقدير دور المرأة، وتمكينها وحمايتها، باعتباره واجب وطني والتزام سياسي وحق أساسي، وليس هبة أو منحة، وكانت آخر المبادرات التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية "المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية" في فبراير 2022 والذي يسعى للارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، من خلال ضبط النمو السكاني، والارتقاء بالخصائص السكانية وتحظى المرأة بمكانة كبيرة ضمن محاور ومستهدفات هذا المشروع القومي. وخصصت الدولة استثمارات عامة تُقدر بعشرة مليارات جنيه، تشكل نسبة 10% من الاستثمارات الموجهة لبناء الإنسان في خطة العام المالي (2023/2022) لتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمبادرات التنموية لتمكين المرأة، وذلك من خلال إنشاء وحدات الرعاية الأولية، وتجهيز مراكز خدمة المرأة العاملة، ومشروعات الحماية الاجتماعية للمرأة المُعْتَفَة، كما يسهم المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" بشكل كبير في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.¹

أولاً: المستهدفات المتعلقة بحماية حقوق المرأة وفق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026

تعد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026 هي الوثيقة المؤطرة للجهود التي تبذلها الحكومة المصرية في مجال دعم وتكريس حقوق الإنسان بصفة عامة ومنها حقوق المرأة. ويمكن رصد أهم ما ورد بالاستراتيجية من أهداف لدعم حقوق المرأة فيما يلي: إتاحة فرص متساوية للمرأة والرجل في التعيين في الوظائف القضائية للدولة؛ استمرار العمل على إصدار بطاقات الرقم القومي للسيدات في كل محافظات مصر؛ "زيادة أعداد النساء المعينات في الوظائف بالجهاز الإداري للدولة، ومراكز اتخاذ وصنع القرار سواء في المواقع القيادية أو في مجالس إدارات المؤسسات العامة والخاصة. وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات التخطيط ووضع السياسات على كافة المستويات؛" "تفعيل القوانين التي تحمي المرأة العاملة وتضمن حقوقها، والعمل على إجراء مزيد من الإصلاحات التشريعية لتعزيز حق المرأة في العمل." وأيضاً تنفيذ مستهدف الاستراتيجية بشأن "اقتراح سياسات وإجراءات لمكافحة التحرش والمضايقات في أماكن العمل، والنص عليها في قانون العمل"، "تحقيق تكافؤ الفرص للعمل في كافة القطاعات والصناعات والمهن، الاستفادة من قرارات وزارة القوى العاملة برفع الحظر على مشاركة المرأة في بعض الصناعات، وفي أوقات العمل ليلاً، وتعزيز دور وحدات تكافؤ الفرص؛" "تشجيع التحول من العمل في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وتشجيع العمل في القطاعات غير التقليدية، ودعم المرأة في المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ التوسع في توفير خدمات الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة؛" "تعزيز جهود محو أمية المرأة بالتوسع في برامج محو الأمية الكتابية، والرقمية، والتكنولوجية للمرأة؛" "التنفيذ الفعال لسياسات مكافحة العنف الموجه ضد المرأة من خلال زيادة الوعي؛ للاستفادة من برامج مناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، وتطوير السياسات التي من شأنها خلق بيئة داعمة للمرأة المُعْتَفَة في الإبلاغ عن مرتكبي العنف للاستفادة من خدمات الحماية، والتوسع في إنشاء وتعزيز دور مكاتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة ومكاتب دعم الأسرة لتقديم الاستشارة والخدمات القانونية؛ لمساندة المرأة وخاصة السيدات الأكثر احتياجاً، وتفعيل عمل الوحدة المجمععة لحماية المرأة من العنف؛ تطوير كافة محاكم الأسرة بما يناسب احتياجات المرأة، وبخاصة نوات الإعاقه؛ وصياغة سياسات تهدف إلى التصدي للموروثات الثقافية السلبية التي ترسخ التمييز ضد المرأة.²

ثانياً: جهود التصدي للموروثات الثقافية السلبية التي ترسخ التمييز ضد المرأة:

تقرير عام على الاستراتيجية 1

2 تقرير عام على الاستراتيجية

بيد المجلس القومي للمرأة جهودا بالتعاون مع مرصد المرأة المصرية، حيث تم تطوير مؤشر مركب لقياس قيم المصريين نحو المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتنفيذ مسح على عينة ممثلة للجمهورية حجمها ٦٦٠٠ مصري ومصرية واستخدام البيانات لحساب المؤشر الذي يتكون من ٥٤ مؤشر عن المرأة في المجالات المختلفة. كما يعمل المجلس بالتعاون مع وزارة الخارجية المصرية ومركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام على اعداد الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن.³

استمر المجلس في تنفيذ حملة "احميها من الختان"، التي تتضمن أنشطة توعوية متنوعة، كما تم تنفيذ مجموعة من الأنشطة التوعوية في إطار حملة "الستة عشر يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة"، والتي أطلقها المجلس القومي للمرأة تحت شعار "كوني"، واستفاد منها ما يقرب من 443000 شخص.⁴

أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي حملة "متخافيش.. اتكلمي"، بهدف توعية الفتيات بأشكال الابتزاز الإلكتروني، وطرق الوقاية منه، وكيفية التصدي له، وطرق الحصول على المعلومات، والتعريف بالآليات القانونية للإبلاغ عنه في مكاتب الشكاوى، ومراحل التقاضي وسريته، وكيفية حماية المعلومات الشخصية على الهاتف المحمول ووسائل التواصل الاجتماعي.⁵ تم إطلاق حملة "أم الشمل والتوعية الأسرية والمجتمعية" بالشراكة مع الأزهر الشريف لتصحيح المفاهيم المغلوطة لدى الفتيات والشباب بالعنف الأسري، وقد نجحت في الوصول إلى 2500 مستفيدة، إضافة إلى تنفيذ مبادرة تمكين الفتاة المصرية "دوائر حكي - دوي" بالتعاون مع اليونيسيف، وذلك في ست محافظات شارك فيها 13000 فتاة.⁶

ثالثاً: جهود التمكين السياسي للمرأة

تحسّن ترتيب مصر في المؤشرات الدولية المعنية بالتمكين السياسي للمرأة، حيث تقدمت ٤٧ مركزاً بمؤشر التمكين السياسي للمرأة في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لتصل لأفضل مستوى لها منذ عشر سنوات، حيث شغلت المركز 78 عام 2022 مقارنة بالمركز 125 عام 2012، كما تقدمت مصر 65 مركزاً بمؤشر تمثيل المرأة في البرلمان، حيث شغلت المركز 63 عام 2022 مقارنة بالمركز 128 عام 2012، علاوة على تقدمها 29 مركزاً بمؤشر شغل المرأة للحقائب الوزارية حيث شغلت المركز 66 عام 2022، مقارنة بالمركز 95 عام 2012.⁷

تحسنت مشاركة المرأة المصرية في الوظائف القضائية حيث أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارات بتعيين ١٣٧ قاضية لأول مرة في مجلس الدولة من هينتي قضايا الدولة والنيابة الإدارية، وللمرة الأولى أيضاً صدر قرار مجلس القضاء الأعلى بنقل سبع عشرة قاضية من القضاء العادي للعمل بالنيابة العامة، وفي ٣١ يناير ٢٠٢٢ أعلنت النيابة العامة لأول مرة عن قبول طلبات التعيين من الإناث خريجات دفعة ٢٠٢١ في وظيفة معاون بالنيابة العامة، كما أعلن مجلس الدولة لأول مرة عن قبول المرأة في وظيفة مندوب مساعد من دفعة ٢٠٢١، وفي ١ يوليو ٢٠٢٢ صدر قرار جمهوري بتعيين ثلاث وسبعين من عضوات هينتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة في القضاء العادي. وزادت نسبة تمثيل المرأة في هيئة النيابة الإدارية إلى ٢٣١٥ بنسبة ٤٤٪، وفي هيئة قضايا الدولة إلى ١٠٠٤ بنسبة ٣٢٪. وصدر القرار الجمهوري رقم 616 لسنة 2021 في ديسمبر 2021 بإعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، ولأول مرة في تاريخ المجلس منذ إنشائه ترأسه سيدة، وتمثل المرأة نسبة 44% من تشكيل أعضائه.⁸

استمرت المرأة في التواجد بشكل قوي في التشكيل الحكومي، حيث شغلت ست سيدات مناصب وزارية في التشكيل الوزاري المعدل في أغسطس 2022. كما أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة الموقع الإلكتروني الخاص بـ "مبادرة حصر أعداد المرأة في مراكز اتخاذ القرار"، والتي تهدف إلى وضع تصور بأعداد ونسب تواجد المرأة في مراكز اتخاذ القرار⁹، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن عدد الدبلوماسيات في وزارة الخارجية المصرية يصل إلى 274 دبلوماسية من إجمالي 950 دبلوماسي، ويصل عدد السفيرات إلى 62 دبلوماسية (بدرجة سفير ووزير مفوض).

حصاد المجلس القومي للمرأة 2022 ³

تقرير عام على الاستراتيجية ⁴

تقرير عام على الاستراتيجية ⁵

تقرير عام على الاستراتيجية ⁶

تقرير عام على الاستراتيجية ⁷

تقرير عام على الاستراتيجية ⁸

تقرير عام على الاستراتيجية ⁹

وعلى المستوى القاعدي استمر العمل على إصدار بطاقات الرقم القومي للسيدات في مختلف محافظات مصر؛ حيث استمر المجلس القومي للمرأة بالعمل على مشروع "بطاقتك حقوقك"، ووصل عدد البطاقات المستخرجة لغير القادرات حوالي 972,184 بطاقة. كما ينظم المجلس القومي للمرأة برامج تدريب وتأهيل ورفع قدرات المرأة للمناصب القيادية بالشراكة مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لثقل المهارات الفنية والتخصصية للقيادات النسائية في الحكومة المصرية، فضلاً عن تنظيم مبادرة فتيات في أدوار قيادية، واستمرار العمل في أنشطة "البرنامج الوطني للقيادات النسائية" بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية بتورين، بهدف تعزيز دور المرأة في الحياة العامة حيث بدء التدريب بنهاية العام الماضي باستهداف 148 متدربة، تدريب لمدة 7 شهور وتضمن التدريب عدة مراحل منها تدريب أونلاين ضم مشاركات من عدة دول لتبادل الخبرات، ثم تدريب أونلاين للقيادات النسائية المصرية لحقه تدريب وجها لوجه لذات القيادات النسائية المصرية¹⁰.

رابعاً: التمكين الاقتصادي للمرأة

وجه السيد رئيس الجمهورية الحكومة خلال كلمة سيادته في يوم المرأة المصرية في مارس 2022، بتحديد إطار داعم لتمكين المرأة في سوق العمل، وتحفيز التميز الحكومي والمؤسسي في هذا المجال، ودعم المرأة من أجل التحاقها بوظائف المستقبل من خلال رفع الوعي لدى الإناث بأهمية ومزايا اتخاذ مسارات مهنية في المجالات: الهندسية، والعلمية، والتكنولوجيا التطبيقية، وتهيئة فرص التعلم والتدريب حول هذه المجالات للفتيات في المراحل الدراسية المختلفة، وباتخاذ الإصلاحات التشريعية لمواجهة جميع أشكال التحرش والعنف والمضايقات والاستغلال وإساءة استخدام السلطة في أماكن العمل. وكانت الحكومة قد تقدمت بمشروع قانون العمل الجديد للبرلمان الذي تضمن التوجيهات المشار إليها، حيث يتم حالياً دراسته وإعداد مقترحات بشأنه، ويتضمن المشروع مبدأ الحق في الأجر المتساوي، وإضافة مادة لحظر جميع أشكال التحرش الجنسي والعنف والتعدي والمضايقات وإساءة استخدام السلطة في أماكن العمل، هذا بجانب إضافة مادة تمنح إجازة الأبوة، وأخرى تسمح بنظام إجراءات وساعات عمل مرنة يتم تحديد معاييرها وشروطها في لوائح العمل. والجدير بالذكر أنه قد صدر الميثاق الأخلاقي وفقاً للكتاب الدوري رقم 7 لسنة 2021 لهيئة الرقابة المالية لمنع التحرش الجنسي والعنف والمضايقات داخل بيئة عمل الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والعاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.¹¹

كما أطلقت وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في أبريل 2022 "الخطة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال العمل"، والتي تسعى إلى تحقيق ستة أهداف، من بينها خلق إطار عام داعم لمبدأ المساواة بين الجنسين في مجال العمل، وتعزيز سبل مشاركة المرأة في قوة العمل والمناصب القيادية، وتوفير بيئة عمل آمنة خالية من العنف أو التمييز، وتطوير وإتاحة بنية معرفية محدثة في مجال العمل، وتعزيز سبل المساندة ورفع الوعي المجتمعي بقضايا المساواة بين الجنسين في مجال العمل، وخلق آليات مؤسسية مستدامة لحكومة الخطة الوطنية ودمج كافة الجهات والفئات ذات الصلة. كذلك أنشأت الدولة 254 وحدة لتكافؤ الفرص على مستوى الوزارات والمحافظات والمحليات؛ لتوعية المرأة العاملة بكافة حقوقها وأهمية مشاركتها في عملية التنمية، وتوعية العاملين والعاملات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.¹²

كذلك بدأ المجلس القومي للمرأة في المرحلة التنفيذية لبرنامج الادخار والإقراض الرقمي من خلال إقامة دورات تأهيلية على منهجية الادخار والإقراض والتثقيف المالي في ثلاث عشرة محافظة، كما أطلق المجلس حملة طرق الأبواب بعنوان "ريادة الأعمال للمرأة الريفية" في مارس 2022، في تسع محافظات ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة، استهدفت 331885 سيدة.¹³ كما أصدر البنك المركزي كتاباً دورياً لتنظيم المعاملات ذات الصلة بالولاية على المال، حيث سهل الإجراءات المالية التي يقوم بها الوصي – في معظم الحالات امرأة – بموجب أصل قرار الوصاية. كما تعاون المجلس القومي للمرأة مع النيابة العامة في إطلاق دليل عمل الولاية على المال¹⁴

وشهد العام الماضي تكريساً لجهود الدولة لتمكين النساء من مواجهة آثار التغير المناخي والبيئي في إطار جهود التنمية المستدامة، حيث استعرضت رئيسة المجلس القومي للمرأة طرح مصر الدولي حول "الانتقال البيئي العادل المراعي لاحتياجات المرأة"، وذلك خلال مشاركتها كرئيسة لوفد مصر في فعاليات الدورة ٦٦ للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة التي عقدت بنيويورك بشهر مارس 2022 وهي رؤية مصرية لها بعد عالمي لتستفيد منها المرأة في مختلف دول

حصاد المجلس القومي للمرأة 2022 ¹⁰

تقرير عام على الاستراتيجية ¹¹

تقرير عام على الاستراتيجية ¹²

تقرير عام على الاستراتيجية ¹³

إنجازات المجلس القومي 2022 ¹⁴

العالم خاصة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وهو ما تؤكد مع استضافة مصر لمؤتمر المناخ COP 27 في نوفمبر 2022 وإطلاق المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بالمحافظات.¹⁵ حرصت الحكومة على دعم التمكين الاقتصادي للمرأة الوافدة، ففي العام الماضي عقد المجلس القومي للمرأة 23 دورة تدريب حرفي نُفذت بمشغل ومطبخ فرع المجلس بالجيزة شملت 245 وافدة من دول اريتريا والسودان وأثيوبيا. كما تعاون المجلس مع الوكالة المصيرية من أجل التنمية للعام الرابع على التوالي في تنفيذ البرنامج التدريبي "المرأة الريفية الأفريقية وزيادة الأعمال" استفادت منها 19 سيدة من 15 دولة أفريقية¹⁶.

خامسا: جهود التمكين الاجتماعي للمرأة

تتعدد الجهود المبذولة في هذا السياق فعلى الصعيد الصحي استكملت وزارة الصحة والسكان تطوير البرنامج القومي لرصد وفيات الأمهات المعني بتحديد الأسباب المباشرة للوفاة أثناء الحمل والولادة والإجهاض وفي خلال فترة النفاس، ويتم تدريب الكوادر الطبية للعمل على خفض معدل وفيات الأمهات. وفي إطار العمل على رفع الوعي بالأمراض المختلفة قامت الوزارة بتنفيذ حملة إعلانية تهدف إلى التوعية بخطورة مرض سرطان الثدي وأهمية الكشف الدوري وتشجيع السيدات على التوجه للوحدات الصحية. وفي مجال التعليم تشير البيانات الخاصة بمعدلات القيد لكل من البنين والبنات ثلاثي الفجوة النوعية بين الجنسين بين العامين 2011/2010 و2022/2021، إذ بلغ نسبة البنات المقيدات في التعليم الابتدائي 48.7% مقابل 51.2% للبنين، هي ما تقارب النسب الخاصة بالمرحلة الإعدادية حيث بلغت نسبة البنات 48.5% مقابل 51.5% للبنين، بينما في المرحلة الثانوية تتجاوز نسبة البنات نسبة البنين حيث بلغت نسبة البنات 55.2% مقابل 44.1% للبنين، وبينما تنخفض نسبة قيد البنات إلى 36.1% في التعليم الثانوي الصناعي، إلا أنها ترتفع بشكل كبير في التعليم الثانوي التجاري إلى 56.3%، كما تسجل الإناث نسبة 68.2% من إجمالي المقيدتين في التعليم المجتمعي¹⁷.

بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالجامعات الحكومية والأزهر 52.5% من إجمالي المقيدتين بالجامعات، وذلك في العام الدراسي 2020/2019، ومثلت الإناث نسبة 46% من إجمالي الطلبة المقيدتين في الجامعات الخاصة. قام المجلس القومي للمرأة بإعداد مركز تكنولوجيا المعلومات بمحافظة الإسكندرية وعقد تسع دورات لـ 139 سيدة في مجال تطبيقات الحاسب الآلي، كما تم إطلاق منصة "فكرتك" لدعم الفتيات وتحويل أفكارهن إلى واقع وتمكينهن من ابتكار أفكار مشروعات باستخدام التكنولوجيا، كذلك تم تنفيذ سبعين دورة تدريب مدربين في مجال التثقيف الرقمي والتأمين السيبراني بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، شاركت فيها 1300 سيدة من مختلف المحافظات، مع التركيز على ميسرات ومشرفات مجموعات الادخار والإقراض.¹⁸

ولحماية المرأة من كافة أشكال العنف والممارسات الضارة، وجه السيد رئيس الجمهورية الحكومة خلال كلمة سيادته في يوم المرأة المصرية في مارس 2022، باتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة لحماية المرأة من الإيذاء البدني في نطاق الأسرة صوتًا لكرامة المرأة ومكانتها، والإسراع في تخصيص المباني المناسبة لتفعيل آليات وسير العمل في الوحدة المجمع لحماية المرأة من العنف. كما أصدر وزير العدل في يونيو 2022، قرارًا بتشكيل اللجنة القضائية القانونية المختصة في قضايا ومحاكم الأسرة، لإعداد مشروع قانون للأحوال الشخصية للمسلمين ومحاكم الأسرة، يهدف إلى تحجيم النزاعات، وتحقيق العدالة الناجزة من خلال رؤية متوازنة تضمن حقوق سائر أفراد الأسرة.¹⁹

كما أطلقت اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث الخطة الوطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية (2022-2026)، برئاسة مشتركة بين المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، متضمنة أولويات محددة تمكن الجهات الفاعلة من تحقيق التقدم المنشود (القضاء على تطبيب ختان الإناث، تغيير موقف المصريين من الختان، توفير خدمات الرعاية ودعم الناجيات، توفير البيانات للمتابعة والتقييم، تطوير الإطار المؤسسي للجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث).²⁰

¹⁵ إنجازات المجلس القومي 2022

¹⁶ إنجازات المجلس القومي 2022

¹⁷ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي للعام الدراسي 2022/2021

تقرير عام على الاستراتيجية¹⁸

تقرير عام على الاستراتيجية¹⁹

تقرير عام على الاستراتيجية²⁰

تم التوسع في إنشاء وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات لتصل إلى سبع وعشرين وحدة على مستوى الجمهورية، تقوم بجانب تلقي الشكاوى بعدد من الأنشطة التي تستهدف التوعية الحقوقية للسيدات، خاصة التوعية بحق المرأة في الميراث، كما تم إعداد دليل إجرائي لدعم أنشطة وحدات مناهضة العنف ضد المرأة بالجامعات المصرية.²¹

استقبل مكتب شكاوى المرأة التابع للمجلس القومي للمرأة 33.581 شكوى ومشورة قانونية خلال 2022، ولرفع الوعي القانوني والحقوقى للمرأة نفذ المكتب 77 ندوة استفاد منها 14.573 مشارك، عمل المكتب كذلك على تأهيل محامي مكتب شكاوى المرأة والإداريين به في مجال اختصاصات الأعمال الوظيفية وكيفية تلقي الشكاوى وتقديم الدعم النفسي، والأطر القانونية لجرائم العنف، وأيضا كيفية التعامل مع قضايا الاتجار بالبشر.²²

ولضمان حقوق المرأة ذات الإعاقة؛ قامت وزارة العدل بإنشاء ثمانية مكاتب لدعم المرأة بثمانية محاكم ابتدائية، وهي: شمال القاهرة، شرق الإسكندرية، طنطا، المنصورة، بنها، بني سويف، أسيوط، أسوان. كما أنشأت مكاتب مساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة بكافة المحاكم على مستوى الجمهورية، واستقبلت المكاتب ٧٦٨ حالة خلال العام ٢٠٢١-٢٠٢٢. كما بلغ عدد المترددات على مكاتب مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع المحاكم 1906 سيدات من ذوات الإعاقة وكبيرات السن.²³

وخلال العام 2022 قام المجلس القومي للمرأة بإطلاق نتائج بحث العنف ضد المرأة ذات الإعاقة والتي أعدها بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التضامن الاجتماعي وهي الدراسة الأولى من نوعها في المنطقة العربية، كما يتعاون مع مؤسسة بهية لدعم النساء والفتيات ذات الإعاقة في مواجهة مخاطر سرطان الثدي وتمكين هذه الشريحة من الاستفادة بخدمات التوعية التي تقوم بها مؤسسة بهية. كما تم تعزيز دور الوزارات والتوصية بتطبيق دليل سلوكيات التعامل مع المرأة ذات الإعاقة الذي اصدره المجلس بهدف تطبيقه على العاملات ذوات الإعاقة بالوزارات، والمستفيدات من خدمات الجهات، فضلا عن رفع الوعي حول تطور مفاهيم الإعاقة والقضايا المرتبطة به، وكيفية القضاء على العنف ضد المرأة ذات الإعاقة.²⁴

تقرير عام على الاستراتيجية 21

حصاد المجلس القومي للمرأة 2022 22

تقرير عام على الاستراتيجية 23

حصاد المجلس القومي للمرأة 2022 24